

خارج الفقہ

۴۱

۱-۱۰-۹۴ اقسام الحج

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

- «٥» ٦ بَابُ وُجُوبِ الْقِرَانِ أَوْ الْإِفْرَادِ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ وَ مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَهَا دُونَ ثَمَانِيَّةٍ وَ أَرْبَعِينَ مِيلًا وَ عَدَمِ إِجْزَاءِ التَّمَتُّعِ لَهُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ
- ١٤٧٣٦ - ١ - «٦» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْحَلَبِيِّ وَ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ وَ أَبِي بَصِيرٍ كُلَّهُمْ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: لَيْسَ لِأَهْلِ مَكَّةَ وَ لَا لِأَهْلِ مَرٍّ وَ لَا لِأَهْلِ سَرْفٍ مُتَعَةٌ وَ ذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ «١».
- (٦) - التهذيب ٥ - ٣٢ - ٩٦، و الاستبصار ٢ - ١٥٧ - ٥١٤.
- (١) - البقرة ٢ - ١٩٦.

مر و سرف

– الصحاح - تاج اللغة و صحاح العربية؛ ج ٢، ص: ٨١٤

• و بَطْنٌ مُرٌّ أَيضاً: موضعٌ، و هو من مكة على مرحلة.

– النهاية في غريب الحديث و الأثر؛ ج ٤، ص: ٣١٨

• و فيه ذكر «بطن مرّ، و مرّ الظهران» و هما بفتح الميم و تشديد الراء: موضع بقرب مكة.

مر و سرف

- لسان العرب؛ ج ٩، ص: ١٥٠
- و سَرَفٌ و حولَ مكةَ في بواديها. غيره: و سَرَفٌ اسم موضع.
- مجمع البحرين؛ ج ٥، ص: ٧٠
- و فيه " ليس لأهل سرف متعة ". سرف - مثال كتف -: موضع قريب من التنعيم، و هو من مكة على عشرة أميال، و قيل أقل و أكثر.

- ١٤٧٣٧ - ٢ - «٢» وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَخِي مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عٍ لِأَهْلِ مَكَّةَ أَنْ يَتَمَتَّعُوا - بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَقَالَ لَا يَصْلِحُ أَنْ يَتَمَتَّعُوا - لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ «٣».
- وَ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ فِي كِتَابِهِ «٤» وَ رَوَاهُ الْحَمِيرِيُّ فِي قُرْبِ الْإِسْنَادِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ نَحْوَهُ «٥».
- (٢) - التهذيب ٥ - ٣٢ - ٩٧، و الاستبصار ٢ - ١٥٧ - ٥١٥.
- (٣) - البقرة ٢ - ١٩٦.
- (٤) - مسائل علي بن جعفر - المستدركات - ٢٦٥ - ٦٣٧.
- (٥) - قرب الاسناد - ١٠٧.

- ١٤٧٣٨ - ٣ - «٦» وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فِي كِتَابِهِ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ «٧» - قَالَ يَعْنِي أَهْلَ مَكَّةَ لَيْسَ عَلَيْهِمْ مُتَعَةٌ - كُلُّ مَنْ كَانَ أَهْلُهُ دُونَ ثَمَانِيَةِ وَ أَرْبَعِينَ مِيلًا - ذَاتَ عِرْقٍ «٨» وَ عُسْفَانَ «٩» كَمَا يَدُورُ حَوْلَ مَكَّةَ - فَهُوَ مِمَّنْ دَخَلَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ - وَ كُلُّ مَنْ كَانَ أَهْلُهُ وَرَاءَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِمُ الْمُتَعَةُ.
- (٨) - ذات العرق - الحد الفاصل بين نجد و تهامة و منها إحرام أهل العراق (معجم البلدان ٤ - ١٠٧).
- (٩) - عسفان - موضع يبعد عن مكة المكرمة مرحلتين (معجم البلدان ٤ - ١٢١).

ذاتُ عِرْقٍ

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي؛ ج ٢، ص: ٤٠٥
- (ذاتُ عِرْقٍ) مِيقَاتُ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَ هُوَ عَنِ مَكَّةَ نَحْوَ مَرْحَلَتَيْنِ وَ يُقَالُ هُوَ مِنْ نَجْدِ الْحِجَازِ.
- مجمع البحرين؛ ج ٥، ص: ٢١٣
- و ذات عرق: الموضع الذي وقت لأهل العراق سمي بذلك لأن فيه عرقا و هو الجبل الصغير. و قيل العرق من الأرض: سبخة تنبت الطرفاء. و ذات عرق: أول تهامة و آخر العقيق و هو عن مكة نحوا من مرحلتين.
- تذكرة الفقهاء (ط - الحديثة)؛ ج ٧، ص: ٢٠٤
- قال بعض الجمهور: يحرم من مرحلتين، فإنه أقلّ المواقيت و هو ذات عرق «٣».

- التنقيح الرائع لمختصر الشرائع؛ ج ١، ص: ٤٤٧
- يقال: يللمم و ألملم و يرمرم، و هو على **مرحلتين** من مكة، و قال ياقوت: جبل من جبال تهامة على **ليلتين** من مكة،
- التنقيح الرائع لمختصر الشرائع؛ ج ١، ص: ٤٤٧
- الجحفة
- و هي موضع على سبع مراحل من المدينة و ثلاث عن مكة و بينها و بين البحر ستة أميال، و قيل ميلان، و قيل منزل ما بين مكة و المدينة قريب من رابغ بين بدر و خليص.
- قاله في المصباح. و انما سميت الجحفة لإجحاف السيل بها و بأهلها.

- ١٤٧٣٩ - ٤ - «١» وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ النَّخَعِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: فِي حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ - قَالَ مَا دُونَ الْمَوَاقِيتِ إِلَى مَكَّةَ - فَهُوَ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَ لَيْسَ لَهُمْ مُتَعَةٌ.

• ١٤٧٤٠ - ٥ - «٢» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ - قَالَ **مَا دُونَ الْأَوْقَاتِ إِلَى مَكَّةَ.**

• أَقُولُ: هَذَا يُقَارَبُ مَا مَرَّ مِنْ حَدِيثِ زُرَّارَةَ «٣» إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ مَا دُونَ الْمَوَاقِيتِ كُلِّهَا وَ إِلَّا أَمَكَنَ حَمْلُهُ عَلَى التَّقِيَّةِ.

• ١٤٧٤١ - ٦ - «٤» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ ابْنِ مُسْكَانٍ عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَيْسَ لِأَهْلِ سَرْفٍ وَ لَا لِأَهْلِ مَرٍّ - وَ لَا لِأَهْلِ مَكَّةَ مُتَعَةٌ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ «٥».

• وَ رَوَاهُ الْكَلْبِيُّ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ مِثْلَهُ «٦».

- ١٤٧٤٢ - ٧ - «٧» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ السُّنْدِيِّ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ - حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ «١» - قَالَ ذَلِكَ أَهْلُ مَكَّةَ لَيْسَ لَهُمْ مُتَعَةٌ - وَ لَا عَلَيْهِمْ عُمْرَةٌ قَالَ قُلْتُ: فَمَا حَدُّ ذَلِكَ - قَالَ ثَمَانِيَةٌ وَ أَرْبَعِينَ مِيلًا مِنْ جَمِيعِ نَوَاحِي مَكَّةَ - دُونَ عُسْفَانَ وَ دُونَ ذَاتِ عِرْقٍ.

-
- (١) - التهذيب ٥ - ٣٣ - ٩٩، و الاستبصار ٢ - ١٥٨ - ١٥٧.
- (٢) - التهذيب ٥ - ٤٧٦ - ١٦٨٣.
- (٣) - مر في الحديث ٣ من هذا الباب.
- (٤) - التهذيب ٥ - ٤٩٢ - ٥٦٧١.
- (٥) - البقرة ٢ - ١٩٦.
- (٦) - الكافي ٤ - ٢٩٩ - ١. (٧) - التهذيب ٥ - ٤٩٢ - ١٧٦٦.

- ١٤٧٤٣ - ٨ - «٢» مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ فِي عُيُونِ الْأَخْبَارِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنِ الرَّضَّاعِ فِي كِتَابِهِ إِلَى الْمَأْمُونِ قَالَ: وَلَا يَجُوزُ الْحَجُّ إِلَّا مُتَمَتِّعًا - وَلَا يَجُوزُ الْقِرَانُ وَالْأَفْرَادُ الَّذِي تَسْتَعْمَلُهُ الْعَامَّةُ - إِلَّا لِأَهْلِ مَكَّةَ وَحَاضِرِيهَا.

- ١٤٧٤٤ - ٩ - «٣» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي حَدِيثٍ قَالَ: وَ **أَهْلُ مَكَّةَ** لَا مُتْعَةَ لَهُمْ.

- ١٤٧٤٥ - ١٠ - «٤» وَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ - حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ «٥» - قَالَ مَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ عَلَى ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مِيلًا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهَا - وَ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مِيلًا مِنْ خَلْفِهَا - وَ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مِيلًا عَنْ يَمِينِهَا - وَ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مِيلًا عَنْ يَسَارِهَا - فَلَا مُتَعَةَ لَهُ مِثْلُ مَرٍّ «٦» وَ أَشْبَاهِهِ.
- أَقُولُ: هَذَا غَيْرُ صَرِيحٍ فِي حُكْمِ مَا زَادَ عَنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مِيلًا فَهُوَ مُوَافِقٌ لِغَيْرِهِ فِيهَا وَ فِيمَا دُونَهَا فَيَبْقَى تَصْرِيحُ حَدِيثِ زُرَّارَةَ وَ غَيْرِهِ بِالتَّفْصِيلِ سَالِمًا عَنْ الْمُعَارِضِ.

- (١) - البقرة ٢ - ١٩٦.
- (٢) - عيون أخبار الرضا (عليه السلام) ٢ - ١٢٤، و أورد نحوه عن تحف العقول - ٤١٩.

- (٣) - الكافي ٤ - ٣٠٠ - ٥، و أورد قطعات منه في الحديث ٢ من الباب ٧، و في الحديث ٥ من الباب ٩، و في الحديث ١ من الباب ١٦، و في الحديث ١ من الباب ١٧، و في الحديث ١٥ من الباب ٢١ من هذه الأبواب.
- (٤) - الكافي ٤ - ٣٠٠ - ٣.
- (٥) - البقرة ٢ - ١٩٦.

- (٦) - مر - قرية قرب مكة على واد اسمه وادي الظهران فسميت القرية باسمه مر الظهران (معجم البلدان ٤ - ٦٣).
- وسائل الشيعة، ج ١١، ص: ٢٦٢

- ١٤٧٤٦ - ١١ - «١» وَ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ دَاوُدَ عَنْ حَمَّادٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَهْلِ مَكَّةَ أَيُّهُمْ يُتَمَتَّعُونَ - قَالَ لَيْسَ لَهُمْ مُتَعَةٌ الْحَدِيثُ.

- ١٤٧٤٧ - ١٢ - «٢» وَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: قُلْتُ لِأَهْلِ مَكَّةَ مُتَعَةً قَالَ لَا وَ لَا لِأَهْلِ بُسْتَانَ - وَ لَا لِأَهْلِ ذَاتِ عِرْقٍ وَ لَا لِأَهْلِ عُسْفَانَ وَ نَحْوِهَا «٣».

- أقول: وَ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَى بَعْضِ الْمَقْصُودِ «٤» وَ يَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ «٥».
- (١) - الكافي ٤ - ٣٠٠ - ٤، و أوردته بتمامه في الحديث ٧ من الباب ٩ من هذه الأبواب.
- (٢) - الكافي ٤ - ٢٩٩ - ٢.
- (٣) - روى العياشي في تفسيره أكثر أحاديث هذا الباب و أكثر الأبواب التي بعده (منه - قده).
- (٤) - تقدم في الحديث ٢٩ من الباب ٢ من هذه الأبواب.
- (٥) - يأتي في الأحاديث ٣، ٤، ٥ من الباب ٨، و في الباب ٩ من هذه الأبواب.

حد البعد

- الخلاف؛ ج ٢، ص: ٣٣٥
- مسألة ١٥٢ [حكم الصلاة المسافرين إذا أتم الإمام صلاته]
- إذا كان الامام مقيماً أتم وقصر من خلفه من المسافرين، وان كان مسافراً قصر وقصروا، و من كان من أهل مكة فلا يقصر لأن المسافة نقصت عما يجب فيه التقصير.
- وقال الشافعي: ان كان الامام مقيماً أتم و أتم من خلفه من المقيمين و المسافرين، وان كان مسافراً قصر و قصر من خلفه من المسافرين و أتم المقيمون «٥».
- و به قال أبو حنيفة «٦».
- و قال مالك: يقصر كما قالوا: و زاد فقال: يقصر أهل مكة و ان كانت
- الخلاف، ج ٢، ص: ٣٣٦
- المسافة قريبة مع قوله بأن التقصير في أربعة برد «١».
- دليلنا: إنا قد بينا فيما تقدم من كتاب الصلاة أن فرض المسافر التقصير، و أنه لا يجوز له التمام، و إن صلى خلف المقيم، فمن أوجب التمام فعليه الدلالة.
- فأما أهل مكة، فلم تحصل لهم المسافة التي يجب فيها التقصير.
- و روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه و آله قال: «يا أهل مكة لا تقصروا في أقل من أربعة برد» «٢» و هذا نص.
-
- (٥) المجموع ٨: ٤: ٣٥٧ و ٨: ٩١، و المغنى لابن قدامة ٣: ٤٣٥، و بداية المجتهد ١: ٣٣٦، و المنهل العذب ٢: ١٢ - ٢٢.
- (٦) المجموع ٤: ٣٥٧ و ٨: ٩١، و المنهل العذب ٢: ٢١ - ٢٢، و بداية المجتهد ١: ٣٣٦.
- (١) المغنى لابن قدامة ٣: ٤٣٥، و بداية المجتهد ١: ٣٣٦، و المنهل العذب ٢: ٢١ - ٢٢، و المجموع ٤: ٣٥٧ و ٨: ٩١.
- (٢) سنن الدارقطني ١: ٣٨٧ حديث ١.

المعتبر في شرح المختصر؛ ج ٢، ص: ٤٦٥

والشروط خمسة:

الأول: «المسافة»

وهي «أربعة وعشرون ميلاً» مسير يوم تام، وهو مذهب علمائنا أجمع، وأحدى الروايتين عن ابن عباس، وقال الأوزاعي عامة العلماء قائلون به، وبه تأخذ، وقال الشافعي، وأحمد: ثمانية وأربعون ميلاً بالهاشمية، وذلك مسير يومين قاصدين، وبه قال مالك، لقول ابن عباس وابن عمر «يا أهل مكة لا تقصروا الصلاة في أدنى من أربعة برد من عسفان إلى مكة» «١» ولأنها مسافة تجمع مشقة السفر من الحل والشدة، فجاز التقصير فيها. وقال داود: يلحق الحكم بالسفر القصير كالتويل، لما روى «أن النبي صلى الله عليه وآله إذا سافر فرسخاً قصر الصلاة» «٢» وعن أنس «كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا خرج ثلاثة أميال، أو ثلاثة فراسخ صلى ركعتين» «٣» وقال أبو حنيفة: مسير ثلاثة أيام، لقوله عليه السلام «يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن» «٤» ولأن الثلاثة متفق عليها، وليس فيما دون ذلك اتفاق ولا توقيف. لذا: إن مسير يوم يسمى سفراً، فيثبت معه القصر، أما إن مسير اليوم سفر فلقوله عليه السلام «لا يحل لأمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسير يوم إلا مع ذي محرم» «٥».

ولأن القصر لو لم يثبت مسير يوم لما ثبت مع ما زاد، لأن مشقته تزول براحة

(١) سنن البيهقي ج ٣ ص ١٣٧.

(٢) لم نجده.

(٣) صحيح مسلم ج ١ صلاة المسافرين ح ١٢ ص ٤٨١.

(٤) سنن ابن ماجه كتاب الطهارة ح ٥٥٦.

(٥) سنن البيهقي ج ٣ ص ١٣٩.

المعتبر في شرح المختصر، ج ٢، ص: ٤٦٦

الليل، وقد روى الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام قال «انما وجبت التقصير في ثمانية فراسخ لا أقل من ذلك ولا أكثر، لأن ثمانية فراسخ مسير يوم للعامة والقوافل والأقالق فوجب التقصير في مسير يوم، قال ولو لم تجب في مسير يوم، لما وجب في مسير سنة لأن كل يوم يكون بعد هذا اليوم فإنما هو نظير هذا اليوم، فلو لم يجب في هذا اليوم لما وجب في نظيره» «١». ولأن مقتضى الدليل وجوب القصر مع السفر كيف كان، ترك العمل فيما نقص عن يوم فيعمل به في اليوم، وروى محمد بن مسلم عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال «سافر رسول الله صلى الله عليه وآله إلى ذي خشب، وهي مسيرة يوم عن المدينة يكون إليها بريدان أربعة وعشرين ميلاً، فقصر، وأطفر، فصارت سنة» «٢». ومن طريق الأصحاب: ما رواه عبيد بن القسم عن أبي عبد الله عليه السلام قال «في التقصير حده أربعة وعشرون ميلاً يكون ثمانية فراسخ» «٣» وعن علي بن يقطين عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال «يجب التقصير إذا كان مسيرة يوم» «٤» وعن أبي أيوب عن أبي عبد الله عليه السلام «سأنته عن التقصير فقال في بريدان أو بياض يوم» «٥». وحجة الشافعي ضعيفة، لأنها استناد إلى قول ابن عمر، وليس حجة، وقول ابن عباس معارض برواية مسير اليوم عنه، وحجة أبي حنيفة ضعيفة، لأنها لا تسلم أن ذلك حد السفر، بل لا يكون بياناً لمدة المبيح، ثم هو معارض برواية اليوم التي رويها، وحجة داود ضعيفة، لأن تقصير النبي صلى الله عليه وآله في تلك المواطن لا يدل على أنها

(١) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة المسافر باب ١ ح ١.

(٢) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة المسافر باب ١ ح ٤ (رواه عن عبد الله بن يحيى عن الصادق «ع»).

(٣) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة المسافر باب ١ ح ١٤ (رواه بلا «يكون ثمانية فراسخ»)

(٤) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة المسافر باب ١ ح ١٦.

(٥) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة المسافر باب ١ ح ٧.

المعتبر في شرح المختصر، ج ٢، ص: ٤٦٧

هي المقصودة بانفرادها، فجاز أن يكون عليه السلام يرخّص بالتقصير عند تلك الغاية مع قصد المسافة، ومع الاحتمال لا يبقى حجة.

مسئلة: الفسخ «ثلاثة أميال»

اتفاقاً، والميل أربعة آلاف ذراع، وفي بعض أخبارنا عن أهل البيت عليهم السلام «ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع» «١» وقال بعض أصحاب الشافعي: اتى عشر ألف قدم، وقال أهل اللغة: قدر مد البصر من الأرض.

لذا: أتينا ببيان المسافة تعتبر بمسير اليوم، وللإيل بالسير العام، وذلك يشهد لما قلناه، ولأن الوضع اللغوي يقارب ما قلناه فكان المصير إليه أولى.

(١) الوسائل ج ٥ أبواب صلاة المسافر باب ٢ ح ١٣.

- الصحاح - تاج اللغة و صحاح العربية؛ ج ٥، ص: ١٨٢٣
- و الفرسخُ ثلاثة أميال.
-
- كتاب العين؛ ج ٤، ص: ٣٣٢
- فرسخ
- : الفرسخُ ثلاثة أميال و يقال للذى لا فرجه فيه من الأشياء: ما فيها فرسخٌ
-
- النهاية فى غريب الحديث و الأثر؛ ج ١، ص: ١١٦
- (س) و منه
- الحديث «لا تقصر الصلاة فى أقلّ من أربعة بُرد»
- و هى ستة عشر فرسخا، و الفرسخ ثلاثة أميال، و الميل أربعة آلاف ذراع.

حد البعد

- فصل (في ذكر أقسام الحج)
- الحج على ثلاثة أقسام: تمتع بالعمرة إلى الحج، وقران، و إفراد.
- فالتمتع هو فرض من نأى عن المسجد الحرام، و حدّه من كان بينه و بين المسجد من كل جانب اثنا عشر ميلا، فلا يجوز لهؤلاء التمتع مع الإمكان، فإذا لم يمكنهم التمتع أجزاءهم الحجة المفردة أو القارنة.
- و من كان من أهل حاضرى المسجد الحرام- و هو من كان بينه و بين المسجد أقل من اثني عشر ميلا من أربع جوانبه- ففرضه القران و الإفراد و لا يجزيه التمتع بحال.

- ٢- فصل فى ذكر أقسام الحج
- الحج على ثلاثة أضرب: تمتع، وقران، و افراد.
- فالتمتع [ص گ هو] فرض من لم يكن [ص س من] حاضرى «١٠» المسجد الحرام.
- و القران و الافراد «١١» فرض من كان [ص س من] حاضريه.
- و حده من كان بينه و بين المسجد الحرام اثنا عشر ميلا من اربع جوانب البيت.

- ثم الحج إما تمتع بالعمرة بتقديمها و استيفاء مناسكها إحراما و طوافا و سعيًا، و الإحلال منها تقصيرا، و الإتيان بعدها بمناسك الحج، فهو فرض كل ناء عن مكة ممن ليس من أهلها «١» و لا حاضرين المسجد.
- و أقل نأيه أن يكون بينه و بينها من كل جانب اثنا عشر ميلا فما فوقها جملتها من الجوانب الأربع ثمانية و أربعون ميلا، فمن هذا حكمهم لا يجزيهم في حجة الإسلام إلا التمتع أو قران بإقران سياق الهدى إلى الإحرام، و استيفاء مناسك الحج كلها و الاعتماد بعدها، أو أفراد بأفراد الحج من ذلك و الإتيان بما يأتي القارن سواء عدا سياق الهدى فكل منهما فرض أهل مكة و حاضريها ممن بينه و بينها ما حددناه فما دونه.

- والحج ثلاثة أقسام تمتع بالعمرة إلى الحج وقران و إفراد. فالأول فرض من لم يكن من حاضري المسجد الحرام و الحاضر من كان بين منزله و بين المسجد الحرام اثنا عشر ميلا فإن زاد على تلك المسافة لم يكن من حاضريه. و القران و الإفراد فرض حاضريه و من كان فرضه القران و الإفراد لم يصح منه التمتع و روى أنه يصح و لا يلزمه دم المتعة إن كان من أهل مكة و إن كان فرضه التمتع لم يجزئ القران و لا الإفراد إلا مضطرا و من تمتع بالعمرة إلى الحج و جب عليه الإحرام من ميقات أهله و إن و جب عليه القران و الإفراد أحرم من بيته إن كان مكيا و إن لم يكن مكيا أحرم من دويرة أهله.

- الفصل الأول
- أما أقسامه فثلاثة: تمتع بالعمرة إلى الحج و قران و أفراد.
- فالتمتع: أن يقدم على أفعال الحج عمرة يتحلل منها و يستأنف الإحرام للحج.
- و القران: أن يقرن بإحرام الحج سياق الهدى.
- و الأفراد: أن يفرد الحج من الأمرين معا، بدليل الإجماع الماضي ذكره.
- فالتمتع فرض الله على من لم يكن من أهل مكة و حاضريها، و هم من كان بينه و بينها اثنا عشر ميلا فما دونها، لا يجزئهم مع التمكن فى حجة الإسلام سواه، بدليل الإجماع و طريقة الاحتياط و اليقين لبراءة الذمة.

- باب في أقسام الحجّ
- الحج على ثلاثة أقسام، تمتع بالعمرة إلى الحج، وقران، و إفراد، و إنّما كان ذلك لاختلاف المكلفين في الجهات، و الا لو كان عالم اللّٰه نائياً عن الحرم، كان الحج قسماً واحداً، و هو التمتع بالعمرة إلى الحج، و لو كان العالم مستوطنين الحرم، كان الحج ضرباً واحداً، إمّا قراناً، أو إفراداً، فالتمتع، هو فرض من نأى عن الحرم، و حدّه، من كان بينه و بين المسجد الحرام، ثمانية و أربعون ميلاً، من أربعة جوانب البيت، من كل جانب اثنا عشر ميلاً،

- فلا يجوز لهؤلاء إلا التمتع، مع الإمكان، فإذا لم يمكنهم التمتع،
أجزأتهم الحجة المفردة، مع الضرورة، و عدم الاختيار.
- و أمّا من كان من أهل حاضرى المسجد الحرام، و هو من كان بينه و
بين المسجد الحرام، أقل من اثنى عشر ميلا، من أربعة جوانبه، ففرضه
القرآن، أو الافراد، مخير في ذلك، و لا يجزيه التمتع بحال.

- الفصل الأول أما أقسامه فتلاثة:
- متمتع بالعمرة إلى الحج و قران و أفراد، فالتمتع أن تقدم على أفعال الحج عمرة يتحلل منها و يستأنف الإحرام للحج، و القرآن أن يقرن بإحرام الحج سياق الهدى، و الأفراد أن يفرد الحج من الأمرين.
- و التمتع «١» فرض من لم يكن من أهل مكة و حاضريها- و هم من كان بينه و بينها اثنا عشر ميلا فما دونها- لا يجزيهم مع التمكن من حجة الإسلام سواه. «٢»
- و أما أهل مكة و حاضروها ففرضهم القرآن و الأفراد و لا يجزيهم في حجة الإسلام سواه. «٣»

(١) في الأصل: «فالتمتع».

(٢) في «س»: «غيرها» بدل «سواه» و لعل التأنيث بلحاظ حجة التمتع.

(٣) في الأصل: غيره.

إصباح الشيعة بمصباح الشريعة، ص: ١٥٠

و الحج ضربان: مفروض و مسنون، فالمفروض: حج الإسلام و حج النذر و العهد «١» و حج الكفارة، و المسنون ما عدا ذلك، و يفارق الواجب في أنه لا يجب الابتداء به و يساويه بعد الدخول فيه في وجوب المضى فيه و في سائر أحكامه إلا وجوب القضاء له إذا فات.

كيدري، قطب الدين، محمد بن حسين، إصباح الشيعة بمصباح الشريعة، در يك جلد، مؤسسه امام صادق عليه السلام، قم - ايران، اول، ١٤١٦ هـ ق

- المقدمة الثالثة: في أنواع الحج، و هي ثلاثة: تمتع، و قران، و إفراد.
- فالتمتع هو الذى يقدم عمرته أما حجة ناولا بها التمتع، ثم ينشئ إحراما بالحج من مكة، و هذا فرض من ليس من حاضرى مكة.
- و حدّه من بعد عنها بثمانية و أربعين ميلا من كل جانب، و قيل:
- اثنا عشر ميلا فصاعدا من كل جانب (١)، و لا يجوز لهؤلاء العدول عن التمتع إلى الإفراد و القران، إلا مع الضرورة.

-
- و من كان بينه و بين البيت اثنا عشر ميلا ففرضه القران أو الافراد، و من نأى ففرضه التمتع.

• و هذا القسم فرض من كان بين منزله و بين مكة اثنا عشر ميلا فما زاد من كل جانب و قيل ثمانية و أربعون ميلا فإن عدل هؤلاء إلى القران أو الأفراد في حجة الإسلام اختيارا لم يجوز و يجوز مع الاضطرار.

- مسألة: حد حاضري المسجد الحرام من كان بين منزله و بين مكة «ثمانية و أربعون» ميلا من كل جانب،
- و به قال الشافعي، قال: لأنه مسافة القصر، و قال الشيخ: من كان بين منزله و المسجد «اثنا عشر» ميلا من كل جانب.
- لنا: ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال «أهل مكة ليس عليهم متعة، كل من كان أهله دون ثمانية و أربعون ميلا ذات عرف و عسфан كما يدور حول مكة هو ممن دخل في هذه الآية. و كل من كان أهله وراء ذلك فعليه المتعة» «٥». و في رواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال «في حاضري المسجد الحرام، قال عليه السلام ما دون المواقيت إلي مكة فهو من حاضري المسجد الحرام، و ليس لهم متعة» «٦» و روى عبيد الله الحلبي
- (٥) الوسائل ج ٨ أبواب أقسام الحج باب ٦ ح ٣ ص ١٨٧.
- (٦) الوسائل ج ٨ أبواب أقسام الحج باب ٦ ح ٤ ص ١٨٧.

- و سليمان بن خالد و أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال «ليس لأهل مكة، و لا لأهل سرف و لا لأهل مر، متعة، لقوله تعالى ذَلِكْ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حِ اضْرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» «١» و معلوم ان هذه المواضع أكثر من اثني عشر ميلا، فاذن ما أعهدده الشيخ نادر، لا عبرة به.
- و لو حج هؤلاء بالتمتع لم يجزيهم، و به قال أبو حنيفة، و قال الشافعي يجزيهم لنا: قوله تعالى ذَلِكْ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حِ اضْرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ «٢» و الظاهر ان الإشارة راجعة الى جميع ما تقدم، و حكى عن بعض فضلاء العربية: انهم قالوا تقديره ذلك التمتع، و قول الشافعي يرجع الى الهدى. قلنا كما يحتمل ذلك رجوعه إلي الجملة، لكن هذا أتم فائدة، فيكون أرجح، و يدل على ذلك من طريق أهل البيت روايات، منها ما ذكرنا.

- فالتمتع فرض الله على من لم يكن من أهل مكة و حاضريها - و هم من كان بينهم و بينها اثنا عشر ميلا فما فوقها - لا يجزئهم مع التمكن في حجة الإسلام سواه «١»، خلافا لجميع الفقهاء «٢».
- لنا إجماع الإمامية و اليقين لبراءة الذمة «٣»، لأن من وجب عليه الحج و لم يكن من حاضري المسجد الحرام [و] حج حجة الإسلام برئت ذمته بيقين و ليس كذلك إذا حج غيرها،

- فصل فى ذكر أنواع الحج و شرائطها
- الحج على ثلاثة أضرب: تمتع بالعمرة إلى الحج، و قران، و إفراد. فالتمتع فرض من لم يكن من حاضرى المسجد الحرام و هو كل من كان بينه و بين المسجد أكثر من اثنى عشر ميلا من أربع جهاته فهو لاء فرضهم التمتع مع الإمكان، و لا يجزى عنهم القران و الإفراد، فإن لم يتمكنوا من ذلك جاز لهم القران و الإفراد عند الضرورة و القران و الإفراد فرض من كان حاضرى المسجد الحرام، و هو كل من كان بينه، و بين المسجد الحرام من أربع جوانبه اثنى عشر ميلا فما دونه فهو لاء لا يجب عليهم التمتع على وجه، و إنما يجب عليهم أحد النوعين اللذين ذكرناهما

- فإن تمتع من قلناه من أصحابنا من قال: إنه لا يجزيه، و فيهم من قال: يجزيه و هو الصحيح لأن من تمتع قد أتى بالحج و بجميع أفعاله، و إنما أضاف إليه أفعال العمرة قبل ذلك، و لا ينافي ذلك ما يأتي به من أفعال الحج في المستقبل، و في الناس من قال: المكي لا يصح منه التمتع أصلاً، و فيهم من قال: يصح ذلك منه غير أنه لا يلزمه دم المتعة و هو الصحيح لقوله تعالى «ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» يعنى الهدى الذى تقدم ذكره قبل هذا الكلام بلا فصل.

- ١٩١١. الثالث: حدّ حاضري المسجد الحرام الذين لا متعة عليهم، من كان بين منزله و بين المسجد اثنا عشر ميلا من كلّ جانب.
- و للشيخ قول آخر: إنّهُ ثمانية و أربعون ميلا «٢» و هو اختيار ابن بابويه «٣» و هو الأقوى عندى.

• (٢). النهاية: ٢٠٦.

• (٣). المقنع: ٢١٥، و الفقيه: ٢ / ٢٠٣ فى ذيل الحديث ٩٢٦.

- مسألة ١٣٠:
- اختلف علماءنا في حدّ حاضري المسجد الحرام، فقال الشيخ في بعض كتبه: من كان بين منزله و بين المسجد الحرام اثنا عشر ميلا من كل جانب «٧».
- و نحوه قال ابن عباس، لأنّه قال: حاضري أهل الحرم خاصة. و به قال مجاهد و الثوري «٨».
- (٧) المبسوط - للطوسي - ١: ٣٠٦، التبيان ٢: ١٥٨ - ١٥٩ و ١٦١.
- (٨) المغني ٣: ٥٠٤، الشرح الكبير ٣: ٢٤٩، المجموع ٧: ١٨٢، الحاوي الكبير ٤: ٦٢، حلية العلماء ٣: ٢٦٢، أحكام القرآن - للجصاص - ١: ٢٨٩، جامع البيان ٢: ١٤٩.

- و قال الشيخ في بعض كتبه: حدّ حاضري المسجد الحرام من كان من أهل مكة أو يكون بينه و بينها ثمانية و أربعون ميلا من كل جانب «١». و به قال الشافعي و أحمد «٢»، لأنه مسافة القصر، و لأن ما دون مسافة القصر يكون قريبا من المسجد، لأنه بمنزلة الحاضر، و قد سلف «٣» في حديث الباقر عليه السلام التحديد بثمانية و أربعين ميلا.
- (١) النهاية: ٢٠٦.
- (٢) الحاوي الكبير ٤: ٦٢، حلية العلماء ٣: ٢٦٢، المهذب - للشيرازي - ١: ٢٠٨، المجموع ٧: ١٨٢، المغني ٣: ٥٠٤، الشرح الكبير ٣: ٢٤٩، المبسوط - للسرخسي - ٤: ١٦٩، تفسير القرطبي ٢: ٤٠٤، التفسير الكبير ٥: ١٧٤.
- (٣) سلف في المسألة ١٢٧.

• و لما رواه الحلبي عن الصادق عليه السلام في حاضري المسجد الحرام: قال: «ما دون المواقيت إلى مكة فهو من حاضري المسجد الحرام و ليس لهم متعة» «٤» و معلوم أن هذه المواضع أكثر من اثني عشر ميلاً.

• (٤) التهذيب ٥: ٣٣ - ٩٩، الاستبصار ٢: ١٥٨ - ٥١٧.

- و قال أبو حنيفة: حاضر و المسجد الحرام أهل المواقيت و الحرم و ما بينهما «٥».
- و قال مالك: هم أهل مكة و ذى طوى «٦». و روى عنه أنهم أهل الحرم.
- (٥) المبسوط - للسرخسى - ٤: ١٦٩، أحكام القرآن - للجصاص - ١: ٢٨٩، تفسير القرطبي ٢: ٤٠٤، التفسير الكبير ٥: ١٧٤، المغنى ٣: ٥٠٤، الشرح الكبير ٣: ٢٤٩، الحاوى الكبير ٤: ٦٢، حلية العلماء ٣: ٢٦٢.
- (٦) الكافى فى فقه أهل المدينة: ١٤٩، تفسير القرطبي ٢: ٤٠٤، التفسير الكبير ٥: ١٧٤، أحكام القرآن - للجصاص - ١: ٢٨٩، المغنى ٣: ٥٠٤، الشرح الكبير ٣: ٢٤٩، المبسوط - للسرخسى - ٤: ١٦٩.

- مسألة: قال الشيخ في النهاية: التمتع فرض من ليس من أهل مكة و حاضريها، و هو ممّن يكون بمكة أو يكون بينه و بينها ثمانية و أربعون ميلا «٣»، و كذا قال ابنا بابويه «٤».
- (٣) النهاية و نكتها: ج ١ ص ٤٦١ - ٤٦٢.
- (٤) المقنع: ص ٦٧ و لم نعثر على رسالة على بن بابويه.

حد البعد

- و قال في المبسوط «٥» و الاقتصاد «٦» و الجمل «٧»: القرآن و الافراد فرض من كان من حاضري المسجد الحرام، هو كل من كان بينه و بين المسجد الحرام من أربع جوانبه اثنا عشر ميلا، و هو قول أبي الصلاح «١»، و ابن إدريس «٢».
- (٥) المبسوط: ج ١ ص ٣٠٦.
- (٦) الاقتصاد: ص ٢٩٨.
- (٧) الجمل و العقود: ص ١٢٩.
- (١) الكافي في الفقه: ص ١٩١ - ١٩٢.
- (٢) السرائر: ج ١ ص ٥٢٠.

- و الأقرب الأول.
- لنا: انّ المراد في الظاهر من قوله تعالى «ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» «٣» **الحرم**، و حاضر الحرم ليس هو الحرم عرفاً، و **حدّ الحرم أربعة فراسخ هي اثنا عشر ميلاً.**
- (٣) البقرة: ١٩٦.

- و ما رواه زرارة في الصحيح، عن أبي جعفر - عليه السلام - قال: قلت لأبي جعفر - عليه السلام -: قال الله تعالى في كتابه «ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»، قال: يعني أهل مكة ليس عليهم متعة، كل من كان أهله دون ثمانية و أربعين ميلا ذات عرق و عسفان كما يدور حول مكة فهو ممن دخل في هذه الآية، و كل من كان أهله وراء ذلك فعليه المتعة «٤».
- (٤) تهذيب الأحكام: ج ٥ ص ٣٣ ح ٩٨، وسائل الشيعة: ب ٦ من أبواب أقسام الحج ح ٣ ج ٨ ص ١٨٧.

- و عن الحلبي، عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال: في حاضري المسجد الحرام، قال: ما دون المواقيت إلى مكة فهو حاضري المسجد الحرام، و ليس لهم متعة «٥».
- (٥) تهذيب الأحكام: ج ٥ ص ٣٣ ح ٩٩، وسائل الشيعة: ب ٦ من أبواب أقسام الحج ح ٤ ج ٨ ص ١٨٧.

حد البعد

- و في الصحيح عن أبي بصير و الحلبي و سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال: ليس لأهل مكة، و لأهل مرو و لأهل سرف متعة، و ذلك لقول الله عز و جل «ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» «٦».
- و الشيخ - رحمه الله - كأنه نظر الى توزيع الثمانية و الأربعين من أربع جوانب، و كان قسط كل جانب ما ذكره في المبسوط «١»، و ليس بجيد.
- (٦) تهذيب الأحكام: ج ٥ ص ٣٢ ح ٩٦، وسائل الشيعة: ب ٦ من أبواب أقسام الحج ح ١ ج ٨ ص ١٨٦.
- (١) راجع المبسوط: ج ١ ص ٣٠٦.

- مسألة: و اختلف علماؤنا في حدّ حاضرى المسجد الحرام الذين لا متعة عليهم،
- فقال الشيخ فى المبسوط و الجمل: من كان بين منزله و بين المسجد الحرام اثنا عشر ميلا من كل جانب «١». و نحوه قال ابن عباس؛ لأنه قال: حاضرى المسجد الحرام: أهل الحرم خاصة. و به قال مجاهد، و الثورى «٢».
- (١) المبسوط ١: ٣٠٦، الجمل و العقود: ١٢٩.
- (٢) أحكام القرآن للجصاص ١: ٣٦٠، تفسير الطبرى ٢: ٢٥٥، تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: ٢٢، تفسير الدر المنثور ١: ٢١٧، حلية العلماء ٣: ٢٦٢، المغنى ٣: ٥٠٤، الشرح الكبير بهامش المغنى ٣: ٢٤٩، المجموع ٧: ١٨٢، بداية المجتهد ١: ٣٣٣، عمدة القارئ ٩: ٢٠٥.

- و قال الشيخ في النهاية: حدّ حاضري المسجد الحرام من كان من أهل مكة، أو يكون بينه و بينها ثمانية و أربعون ميلا من كل جانب «٣». و به قال الشافعيّ «٤»، و أحمد بن حنبل «٥»، لأنّه مسافة القصر.
- (٣) النهاية: ٢٠٦.
- (٤) حلية العلماء ٣: ٢٦٢، المهذب للشيرازيّ ١: ٢٠١، المجموع ٧: ١٨٢، الميزان الكبرى ٢: ٣٧، إرشاد الساري ٣: ١٣٧، مغني المحتاج ١: ٥١٥، السراج الوهّاج: ١٦٧.
- (٥) المغني ٣: ٥٠٤، الشرح الكبير بهامش المغني ٣: ٢٤٩، الكافي لابن قدامة ١: ٥٣٦، الإنصاف ٣: ٤٤٠.

حد البعد

- و قال مالك: حاضر و المسجد الحرام أهل مكة خاصة «٦».
- و قال أبو حنيفة: من كان دون الميقات إلى الحرم «٧».
- و قال ابن إدريس: من كان بينه و بين المسجد الحرام ثمانية و أربعون ميلا من أربعة جوانب البيت من كل جانب اثنا عشر ميلا و جب عليه التمتع، و من كان بينه
- (٦) بداية المجتهد ١: ٣٣٢، تفسير القرطبي ٢: ٤٠٤، أحكام القرآن للجصاص ١: ٣٦٠، حلية العلماء ٣: ٢٦٢، المغني ٣: ٥٠٤، الشرح الكبير بهامش المغني ٣: ٢٤٩، المجموع ٧: ١٨٢.
- (٧) أحكام القرآن للجصاص ١: ٣٦٠، المبسوط للسرخسي ٤: ١٦٩، تحفة الفقهاء ١: ٤١١، بدائع الصنائع ٢: ١٦٩، الهداية للمرغيناني ١: ١٥٨، شرح فتح القدير ٢: ٤٣٠، عمدة القارئ ٩: ٢٠٥.

- و بين المسجد الحرام أقلّ من اثني عشر ميلا من أربعة جوانبه ففرضه القرآن أو الأفراد مخيرا في ذلك «١». و الأقوى قول الشيخ في النهاية، و هو اختيار ابن بابويه «٢».
- لنا: أن تحديد الشيخ دون مسافة القصر، فلا يخرج من كان بينه و بين المسجد هذا الحدّ عن الحضور، و لأنّ الحضور هو القرب، يقال: حضر فلان فلانا إذا قرب منه و دنا إليه، و من كان بينه و بين المسجد دون المسافة فهو قريب منه، لأنّه بمنزلة الحاضر.
- (١) السرائر: ١٢١.
- (٢) المقنع: ٦٧.

- و أمّا التحديد الذي اخترناه، فيدلّ عليه ما رواه الشيخ - في الصحيح - عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قلت له «٣»: قول الله عزّ و جلّ في كتابه: ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ «٤». قال: «يعنى أهل مكة ليس عليهم متعة، كلّ من كان أهله دون ثمانية و أربعين ميلا ذات عرق «٥» و عسфан «٦» كما يدور حول مكة فهو ممن دخل في هذه الآية، و كلّ من كان أهله وراء ذلك فعليه المتعة» «٧».

- (٣) فى المصادر: لأبى جعفر عليه السّلام.
- (٤) البقرة (٢): ١٩٦.
- (٥) ذات عرق: ميقات أهل العراق، و هو عن مكّة نحو مرحلتين، و يقال: هو من نجد الحجاز. المصباح المنير: ٤٠٥.
- (٦) عسفان: موضع بين مكّة و المدينة، المصباح المنير: ٤٠٩.
- (٧) التهذيب ٥: ٣٣ الحديث ٩٨، الاستبصار ٢: ١٥٧ الحديث ٥١٦، الوسائل ٨: ١٨٧ الباب ٦ من أبواب أقسام الحجّ الحديث ٣.

- و قد روى الشيخ عن الحلبيّ، عن أبي عبد الله عليه السّلام، قال: فى حاضرى المسجد الحرام، قال: «ما دون المواقيت إلى مكة فهو من حاضرى المسجد الحرام، و ليس لهم متعة» «١».
- و معلوم أن هذه المواضع أكثر من اثنى عشر ميلا. و لأنّ إبطال القول الأوّل يستلزم صحّة ما ذهبنا إليه.
- احتجّ الشيخ: بقوله تعالى: ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ «٢».
- و المراد به: الحرم، و حاضروه: من فيه.
- (١) التهذيب ٥: ٣٣ الحديث ٩٩، الاستبصار ٢: ١٥٨ الحديث ٥١٧، الوسائل ٨: ١٨٧ الباب ٦ من أبواب أقسام الحجّ الحديث ٤.
- (٢) البقرة (٢): ١٩٦.

حد البعد

- و احتجّ أبو حنيفة: بأنه موضع شرع فيه النسك، فكان أهله من حاضري المسجد الحرام، كالحرم «٣».
- و الجواب عن الأوّل: بمنع انحصار حاضريه بمن فيه؛ لما تقدّم من الأحاديث.
- و عن الثاني: إنّ ما اعتبرناه أولى من اعتبار النسك؛ لوجود لفظ الحضور في الآية، و لأنه يجعل البعيد من الحرم من حاضريه، و القريب من غير حاضريه؛ لأن في المواقيت ما يقرب من الحرم و فيها ما يبعد، فمن هو وراء القريب هو أقرب ممّن هو في البعيد.
- و قول ابن إدريس عجيب؛ لأنه يوهم تقسيط ما اعتبرناه على الجوانب.
- (٣) أحكام القرآن للجصاص ١: ٣٦٠، بدائع الصنائع ٢: ١٦٩، شرح فتح القدير ٢: ٤٣٠.

حد البعد

- و هو خطأ؛ لأنّ الحديث يمنع منه.
- إذا ثبت هذا: ففرض هؤلاء: الأفراد و القران، و لو حجّوا متمتّعين، لم يجزئهم، و به قال أبو حنيفة «٤».
- و قال الشافعيّ: يجزئهم «٥». و ليس بشيء؛ لقوله تعالى: ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ
- (٤) أحكام القرآن للجصاص ١: ٣٥٨، المبسوط للسرخسيّ ٤: ١٦٩، تحفة الفقهاء ١: ٤١٢، بدائع الصنائع ٢: ١٦٩، الهداية للمرغينانيّ ١: ١٥٧، شرح فتح القدير ٢: ٤٢٤، عمدة القارئ ٩: ٢٠٥.
- (٥) حلية العلماء ٣: ٢٦٧، المهذب للشيرازيّ ١: ٢٠١، المجموع ٧: ١٦٩، فتح العزيز بهامش المجموع ٧: ١٦٤، إرشاد الساري ٣: ١٣٧.

- «١» و الإشارة راجعة إلى جميع ما تقدّم، أو إلى التمتع.
- و قول الشافعيّ: إنّهُ يرجع إلى الهدى «٢». ليس بجيد؛ لعدم التخصيص، و يدلّ عليه ما تقدّم من الأحاديث من طريق أهل البيت عليهم السّلام.
- (١) البقرة (٢): ١٩٦.
- (٢) المجموع ٤: ١٦٩، التفسير الكبير ٥: ١٥٨، تفسير القرطبيّ ٢: ٤٠٤.

- ثمّ التمتعّ عزيمة في النائى عن مكّة بثمانية و أربعين ميلا من كلّ جانب، و أمّا قسيماه فلمن يقصر «٥» عنها لرواية زرارة و الحلبيّ و أبى بصير «٦»، و قال في المبسوط «٧» و الحلبيّ «٨» و ابن إدريس «٩»: اثنا عشر ميلا، و لا نعلم مستنده.

- فالتمتع فرض من نأى عن مكة اثنا عشر ميلا
-
-

- مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام؛ ج ٢، ص: ١٩٣
- قوله: «و هذا القسم فرض من كان بين منزله و بين مكة اثنا عشر ميلا فما زاد من كل جانب و قيل ثمانية و أربعون ميلا».
- (١) القول الثاني هو الأقوى لصحيفة زرارة عن الباقر عليه السلام «٢» و غيرها.
- و ما اختاره المصنف ذهب إليه جماعة من الأصحاب منهم الطبرسي في التفسير «٣»، و لا نعلم مستنده، و ربّما وجهه بأن الثمانية و الأربعين المذكورة في الرواية موزّعة على الأربع جهات فيخصّ كل واحد اثني عشر.
- و على هذا القول ينتفى فائدة قولهم في القارن و المفرد: «انهما يحرمان من دويرة أهلها إن كانت أقرب من الميقات» فان معنى ذلك أنها لو كانت أبعد كان إحرامهما من الميقات، و هذا لا يتفق لأن أقرب المواقيت إلى مكة يزيد على اثني عشر.

- زبدة البيان في أحكام القرآن؛ ص: ٢١٨
 - و الظاهر من الحرم هو الحرم المقرر الذي هو اثنا عشر ميلا في مثله
 -
-

اردبيلي، احمد بن محمد

- زبدة البيان في أحكام القرآن؛ ص: ٢٦٠
- فالتمتع فرض من نأى عن المسجد الحرام، أى غير حاضريه و هو من بعد عن مكّة مقدار ثمانية و أربعين ميلا عند أكثر الأصحاب و عند الشافعى أيضا و دليلهم أخبار منها صحيحة زرارة عن أبى جعفر عليه السّلام قال: قلت لأبى جعفر عليه السّلام قول الله

(١) التهذيب ج ١ ص ٤٥٧، الكافي ج ٤ ص ٥١٠ و لفظه: قال كمالها كمال الأضحية و ترى مثله مرسلا فى الفقيه ج ٢ ص ٣٠٢ و لفظه «تلك عشرة كِامِلَةٌ لجزاء الهدى».

- زبدة البيان في أحكام القرآن، ص: ٢٦١
- عز و جل فى كتابه «ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حِاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» قال يعنى أهل ميكة ليس عليهم متعة كل من كان أهله دون ثمانية و أربعين ميلا ذات عرق و عسفاً كما يدور حول مكّة، فهو ممّن يدخل فى هذه الآية و كل من كان أهله وراء ذلك فعليه المتعة «١» و هى كما تدل على بيان الحاضر يدل على أن ذلك إشارة إلى التمتع، و عند بعض الأصحاب اثنا عشر ميلا «٢» و اختاره فى مجمع البيان و دليله غير واضح، فانا ما وجدنا عليه خبرا ضعيفا أيضا، و ذكر فى المختلف له وجها بعيد جدا.

اردبيلي، احمد بن محمد

حد البعد

مدارك الأحكام في شرح عبادات شرائع الإسلام؛ ج ٧، ص: ١٦٠
 إذا تقرّر ذلك فاعلم أن للأصحاب في حدّ البعد المقتضى لتعيين المتمتع قولين، أحدهما: إنه البعد عن مكة باثني عشر ميلا فما زاد من كل جانب، ذهب إليه الشيخ في المبسوط «٣» وابن إدريس «٤» والمصنف في هذا الكتاب، مع أنه رجح عنه في المعتبر وقال: إنه قول نادر لا عبرة به «٥».
 والثاني: إنه البعد عن مكة بثمانية وأربعين ميلا، ذهب إليه الشيخ في التهذيب والنهاية «٦» وابنا بابويه «٧» وأكثر الأصحاب، لكن مقتضى كلام الشيخ - رحمه الله - أن البعد إنما يتحقق بالزيادة عن الثمانية والأربعين. والأمر في ذلك هيّن، لأن الحصول على رأس المسافة المذكورة من غير زيادة ولا نقصان نادر، وهذا القول هو المعتمد.
 لنا: ما رواه الشيخ في الصحيح، عن زرارة، عن أبي جعفر

(١) التهذيب ٥: ٢٥-٧٥، الإستبصار ٢: ١٥٠-٤٩٣، الوسائل ٨: ١٧٢ أبواب أقسام الحج ب ٣ ح ٢.

(٢) الكافي ٤: ٢٩١-٦، التهذيب ٥: ٢٧-٨٢، الإستبصار ٢: ١٥٢-٥٠٠، الوسائل ٨:

١٧٥ أبواب أقسام الحج ب ٣ ح ١٤.

(٣) المبسوط ١: ٣٠٦.

(٤) السرائر: ١٢١.

(٥) المعتبر ٢: ٧٨٥.

(٦) التهذيب ٥: ٣٢، والنهاية: ٢٠٦.

(٧) الصدوق في المقنع: ٦٧، و حكاها عنهما في المختلف: ٢٦٠.

مدارك الأحكام في شرح عبادات شرائع الإسلام، ج ٧، ص: ١٦١

.....

عليه السلام قال، قلت لأبي جعفر عليه السلام: قول الله عزّ وجلّ في كتابه:
 ذَلِكُمْ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حِاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ قَال: «يعني أهل مكة ليس عليهم متعة، كل من كان أهله دون ثمانية وأربعين ميلا، ذات عرق و عسفان كما يدور حول مكة فهو ممن دخل في هذه الآية، وكل من كان أهله وراء ذلك فعليه المتعة» «١».

و ذكر في القاموس أن عسفان كعثمان موضع على مرحلتين من مكة «٢».

و ذات عرق موضع بالبادية ميقات العراقيين.

و يشهد لهذا القول أيضا ما رواه الشيخ في الصحيح، عن عبيد الله الحلبي و سليمان بن خالد و أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

«ليس لأهل مكة و لا لأهل مر و لا لأهل سرف متعة، و ذلك لقول الله عزّ وجلّ ذَلِكُمْ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حِاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ «٣» قال في المعتبر: و معلوم أن هذه المواضع أكثر من اثني عشر ميلا «٤». قلت: ذكر في القاموس أن بطن مر موضع من مكة على مرحلة «٥». و سرف ككتف موضع قرب التنعيم «٦».

و في الصحيح، عن حماد بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام:

في حاضري المسجد الحرام قال: «ما دون الأوقات إلى مكة» «٧».

- (١) التهذيب ٥: ٣٣-٩٨، الإستبصار ٢: ١٥٧-٥١٦، الوسائل ٨: ١٨٧ أبواب أقسام الحج ب ٦ ح ٣.
- (٢) القاموس المحيط ٣: ١٨١.
- (٣) التهذيب ٥: ٣٢-٩٦، الإستبصار ٢: ١٥٧-٥١٤، الوسائل ٨: ١٨٦ أبواب أقسام الحج ب ٦ ح ١.
- (٤) المعتبر ٢: ٧٨٥.
- (٥) القاموس المحيط ٢: ١٣٨.
- (٦) القاموس المحيط ٣: ١٥٦.
- (٧) التهذيب ٥: ٤٧٦-١٦٨٣، الوسائل ٨: ١٨٧ أبواب أقسام الحج ب ٦ ح ٥.
- مدارك الأحكام في شرح عبادات شرائع الإسلام، ج ٧، ص: ١٦٢
-

و عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام: قال في حاضري المسجد الحرام قال: «ما دون المواقيت إلى مكة فهو حاضري المسجد الحرام، وليس لهم متعة» «١».

و قد ذكر العلامة في موضع من التذكرة أن أقرب المواقيت إلى مكة ذات عرق، و هي مرحلتان من مكة «٢». و قال في موضع آخر: إن قرن المنازل و يلملم و العقيق على مسافة واحدة، بينها و بين مكة ليلتان قاصدتان «٣».

و لم تقف للشيخ - رحمه الله - في اعتبار الاثنى عشر ميلا علي مستند، و قد اعترف بذلك المصنف في المعتبر و الشهيد في الدروس «٤». و قال في المختلف: و كأن الشيخ نظر إلى توزيع الثمانية و الأربعين من الأربيع و بالجمله فرواية زرارة صحيحة السند واضحة الدلالة و ليس لها معارض يعتدّ به فيتعين العمل بها، نعم روى الكليني في الحسن، عن حريز، عن أبي عبد الله عليه السلام: في قول الله عزّ و جلّ ذَلِكُمْ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ قَالَ: «من كان منزله على ثمانية عشر ميلا من بين يديها، و ثمانية عشر ميلا خلفها، و ثمانية عشر ميلا عن يمينها، و ثمانية عشر ميلا عن يسارها، فلا متعة له، مثل مر و أشباهها» «٥».

و يمكن الجمع بينهما و بين صحيحة زرارة المتقدمة بالحمل على أن من

- (١) التهذيب ٥: ٣٣-٩٩، الإستبصار ٢: ١٥٨-٥١٧، الوسائل ٨: ١٨٧ أبواب أقسام الحج ب ٦ ح ٤.
- (٢) التذكرة ١: ٣٢٠.
- (٣) التذكرة ١: ٣٢٢.
- (٤) المعتبر ٢: ٧٨٤، الدروس: ٩١.
- (٥) المختلف: ٢٠٦.
- (٦) الكافي ٤: ٣٠٠-٣، الوسائل ٨: ١٨٨ أبواب أقسام الحج ب ٦ ح ١٠.
- مدارك الأحكام في شرح عبادات شرائع الإسلام، ج ٧، ص: ١٦٣
- فإن عدل هؤلاء إلى القرآن أو الأفراد في حجة الإسلام اختيارا لم يجز، و يجوز مع الاضطرار. (١)

بعد ثمانية عشر ميلا كان مخيرا بين الأفراد و التمتع، و من بعد بالثمانية و الأربعين تعين عليه التمتع و الله أعلم.

عاملي، محمد بن علي موسى

حد البعد

• روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه؛ ج ٤، ص: ٣١٠
 • «و حد حاضري المسجد الحرام إلخ» روى الشيخ في الصحيح و في الحسن كالصحيح، بطريق آخر عن زارة عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت لأبي جعفر عليه السلام قول الله عز و جل في كتابه: (ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حِاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) (٢) قال يعنى أهل مكة ليس عليهم متعة كل من كان أهله دون ثمانية و أربعين ميلا ذات عرق و عسفان كما يدور حول مكة فهو ممن يدخل في هذه الآية و كل من كان أهله وراء ذلك فعليه المتعة (٣).
 • و في الصحيح، عن حماد بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام في حاضري المسجد الحرام قال: ما دون الأوقات إلى مكة (٤) أى أكثرها مثل يللم فإنه جبل على مرحلتين من مكة، و كذا ذات عرق تقريبا و كذا عسفان بالضم، و كذا قرن المنازل تقريبا و الحديبية و الجعرانة قريبتان منها و لا يخرج منها إلا الشجرة و الجحفة و في الصحيح عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام في حاضري المسجد الحرام
 • روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص: ٣١١
 • وَ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ غَيْرَهُ

• قال: ما دون المواقيت إلى مكة فهو حاضري المسجد الحرام و ليس لهم متعة (١) و في الصحيح، عن عبيد الله الحلبي و سليمان بن خالد و أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ليس لأهل مكة و لا لأهل مرو و لا لأهل سرف متعة و ذلك قول الله عز و جل ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حِاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ (٢).
 • و روى الكليني و الشيخ، عن سعيد الأعرج، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ليس لأهل سرف (بالمهمله ككتف موضع قرب التنعيم على عشرة أميال تقريبا من مكة) و لا لأهل مر (بالمفتح مرحلة من مكة ثمانية فراسخ) و لا لأهل مكة، متعة، يقول الله عز و جل ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حِاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ (٣).
 • و روى الكليني في الموثق عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت لأهل مكة متعة؟ قال: لا و لا لأهل بستان و لا لأهل ذات عرق، و لا لأهل عسفان و نحوها (٤) فهذه الأخبار كلها يؤيد الخبر الأول.
 • (فأما) ما رواه الكليني في الحسن كالصحيح، عن حريز، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز و جل ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حِاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ - قال: من كان منزله على ثمانية عشر ميلا من بين يديها و ثمانية عشر ميلا من خلفها، و ثمانية عشر ميلا عن يمينها، و ثمانية عشر ميلا عن يسارها فلا متعة له مثل مرو أشباهها (٥) (فلا ينافي) الأخبار المتقدمة إلا من حيث المفهوم الضعيف و المنطوق مقدم بلا شك.
 • روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص: ٣١٢
 • ٢٥٤٦ وَ رَوَى ابْنُ بَكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع يَقُولُ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ

• (و كذا) ما رواه الشيخ في الصحيح، عن علي بن جعفر قال: قلت لأخي موسى ابن جعفر عليهما السلام لأهل مكة أن يتمتعوا بالعمرة إلى الحج؟ فقال: لا يصلح أن يتمتعوا لقول الله عز و جل (ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حِاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) (١) أو يحمل على التخيير في هذه المسافة - فظهر أن ما اشتهر بين العلماء من اثنا عشر ميلا غير جيد و لا مستند له كما اعترفوا به، و لا يمكن الجمع بين تلك الأخبار و هذا القول و ما رواه الكليني - و ما ذكره من التقسيط على الجوانب الأربع لو أمكن في جزء من الخبر الأول لا يمكن في تفسيره بذات عرق و عسفان و غيره من الأخبار، فالحق ما ذكره الصدوق و جماعة من الأصحاب مثله - قوله: (و حواليتها) بالمفتح أطرافها.

اصفهانى، مجلسى اول، محمد تقى

حد البعد

- ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد؛ ج ٢، ص: ٥٥١
- وإذا عرفت هذا فاعلم أن أصحابنا اختلفوا في حدّ البعد المقتضى لتعيين التمتع على قولين أحدهما أنه اثنا عشر ميلا فما زاد عن مكة من كل جانب ذهب إليه الشيخ في المبسوط و ابن إدريس و المحقق في الشرائع و اختاره المصنف و من اصحاب هذا القول من اعتبر هذا التقدير بالنسبة إلى مكة و منهم من اعتبر بالنسبة إلى المسجد الحرام و ثانيهما أنه ثمانية و أربعون ميلا فما زاد عن مكة من كل جانب ذهب إليه أكثر الأصحاب منهم ابنا بابويه و الشيخ في التهذيب و النهاية و المحقق في الاعتبار و جعل المحقق فيه القول الأول نادرا لا عبرة به و هو قول للمصنف و اختاره في الدروس و هو أقرب
- لنا ما رواه الشيخ عن زرارة في الصحيح عن أبي جعفر قال قلت لأبي جعفر قول اللّٰه عز و جل في كتابه ذَلِكُمْ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حِاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فقال يعني أهل مكة ليس عليهم متعة كل من كان أهله دون ثمانية و أربعين ميلا ذات عرق و عسفان كما يدور حول مكة فهو ممن دخل في هذه الآية و كل من كان أهله وراء ذلك فعليه المتعة و عن زرارة أيضا بإسناد غير نقي عن أبي جعفر قال سألته عن قول اللّٰه تعالى ذَلِكُمْ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حِاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ قال ذلك أهل مكة ليس لهم متعة و لا عليهم عمرة قال قلت فما حد ذلك قال ثمانية و أربعون ميلا عن جميع نواحي مكة دون عسفان و دون ذات عرق
- و الكليني عن عبد اللّٰه الحلبي و سليمان بن خالد و أبي بصير في الصحيح عن أبي عبد اللّٰه ع قال ليس لأهل مكة و لأهل مر و لأهل سرف متعة و ذلك لقول اللّٰه عز و جل لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حِاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ و روى الشيخ عن سعيد الأعرج قال قال أبو عبد اللّٰه ع ليس لأهل سوف و لا لأهل مر و لا لأهل مكة متعة لقول اللّٰه تعالى ذَلِكُمْ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حِاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ
- قال في الاعتبار و التذكرة و معلوم أن هذه المواضع أكثر من اثني عشر ميلا و في القاموس أن بطن مر موضع من مكة على مرحلة و سرف ككتف موضع قرب التنعيم و روى الكليني عن أبي بصير عن أبي عبد اللّٰه ع قال قلت لأهل مكة متعة قال لا و لا لأهل بستان و لا لأهل ذات عرق و لا لأهل عسفان و نحوها و روى الشيخ عن حماد بن عثمان في الصحيح عن أبي عبد اللّٰه ع في حاضري المسجد الحرام قال ما دون الأوقات إلى مكة
- و عن الحلبي بإسناد لا يبعد أن يعد صحيحا عن أبي عبد اللّٰه ع في حاضري المسجد الحرام قال ما دون المواقيت إلى مكة فهو حاضري المسجد الحرام و ليس لهم متعة و الجمع بين هذين الخبرين و بين ما تقدم عليهما إما بحمل الإطلاق الواقع فيهما على التقييد لعدم الزيادة على ثمانية و أربعين ميلا و حينئذ الخبران يؤكدان القول الذي قربناه ففي التذكرة أن أقرب المواقيت ذات عرق و هي مرحلتان من مكة و قال في موضع آخر إن قرن المنازل و يلملم و العقيق على مسافة واحدة بينهما و بين مكة ليلتان قاصدتان و يحتمل الحمل على التقييد لموافقته للمحكي عن أبي حنيفة
- و أما القول الأول فلم تقف على حجة دالة عليه و قد صرح بذلك المحقق و الشهيد و في المختلف و كأن الشيخ نظر إلى توزيع الثمانية و الأربعين من أربع جوانب و كان قسط كل جانب ما ذكرناه و هو توجيه ضعيف
- و أما ما رواه الكليني عن حريز في الحسن بإبراهيم عن أبي عبد اللّٰه ع في قول اللّٰه عز و جل ذَلِكُمْ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حِاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ قال من كان منزله على ثمانية عشر ميلا من بين يديها و ثمانية عشر ميلا خلفها و ثمانية عشر ميلا عن يمينها و ثمانية عشر ميلا عن يسارها فلا متعة له مثل مر و أشباهها فيمكن الجمع بينه و بين صححة زرارة بالحمل على أن من بعد ثمانية عشر ميلا فهو مخير بين الأفراد و التمتع بخلاف من بعد بالثمانية و الأربعين فإنه يتعين عليه التمتع

سبزواری، محقق

- كفاية الأحكام؛ ج ١، ص: ٢٧٧
- و التمتع فرض من بعد منزله عن مكة. و اختلفوا في حد ذلك البعد، فالأشهر الأقرب أنه ثمانية و أربعون ميلاً فما زاد من مكة من كل جانب و قيل: إنه اثنا عشر ميلاً فما زاد عن مكة من كل جانب «١».
- و من أصحاب هذا التقدير من اعتبر البعد بالنسبة إلى المسجد الحرام «٢». و الباقيان فرض أهل مكة و حاضريها.

سبزواری، محقق

- مفاتيح الشرائع، ج ١، ص: ٣٠٥
- و التمتع فرض من نأى عن مكة ثمانية و أربعين ميلا، كما يستفاد من المعتبرة، و قيل: اثنا عشر ميلا و لم نجد مستنده، الا توزيع ذلك من الأربع جوانب و هو ضعيف جدا، و ما فى الحسن من التحديد بثمانية عشر من كل جانب شاذ، و ربما يحمل على التخيير، و ليس لهؤلاء غير التمتع عندنا، لنص القرآن و الصحاح المستفيضة بل المتواترة، إلا مع الاضطرار كضيق الوقت، أو حصول الحيض أو نحو ذلك، كما فى النصوص.

كاشانى، فيض

- كشف اللثام والإبهام عن قواعد الأحكام، ج ٥، ص: ١٥
- المطلب الثاني في أنواع الحجّ
- و هي ثلاثة بالنصوص «١» والإجماع تمتع، و قران، و أفراد
- أمّا التمتع:
- فهو فرض من استطاع من من نأى عن مكة لا يجزئته غيره اختياراً للأخبار، و هي كثيرة، و الإجماع كما في الانتصار «٢» و الخلاف «٣» و الغنية «٤» و التذكرة «٥» و المنتهى «٦» و ظاهر المعبر «٧»، و حكى القاضى فى شرح الجمل «٨» خلافة عن نفر من الأصحاب.
- و حدّ الثاني: البعد عنها باثنى عشر ميلاً من كل جانب كما فى المبسوط «٩» و الاقتصاد «١٠» و التبيان «١١» و مجمع البيان «١٢» و فقه القرآن «١٣» و روض

(١) وسائل الشريعة: ج ٨ ص ١٤٨ ب ١ من أبواب أقسام الحج.
(٢) الانتصار: ص ٩٣.

(٣) الخلاف: ج ٢ ص ٢٧٢ المسألة ٤٣.

(٤) الغنية (الجوامع الفقهية): ص ٥١١ س ٢٧.

(٥) تذكرة الفقهاء: ج ١ ص ٣١٧ س ٣٨.

(٦) منتهى المطلب: ج ٢ ص ٦٥٩ السطر الأخير.

(٧) المعبر: ج ٢ ص ٧٨٣.

(٨) شرح جمل العلم والعمل: ص ٢١١.

(٩) المبسوط: ج ١ ص ٣٠٦.

(١٠) الاقتصاد: ص ٢٩٨.

(١١) التبيان: ج ٢: ص ١٥٨.

(١٢) مجمع البيان: ج ١-٢ ص ٢٩١.

(١٣) فقه القرآن: ج ١ ص ٢٦٦.

• كشف اللثام والإبهام عن قواعد الأحكام، ج ٥، ص: ١٦

• الجنان «١» و الجمل و العقود «٢» و الغنية «٣» و الكافي «٤» و الوسيلة «٥» و السرائر «٦» و الشرائع «٧» و الجامع «٨» و الإصباح «٩» و الإشارة «١٠»: لنصّ الآية، على أنّه فرض من لم يكن حاضر المسجد الحرام، و مقابل الحاضر هو المسافر.

• و حدّ السفر أربعة فراسخ، و حدّه على بن إبراهيم فى التفسير «١» و الصدوقان «١٢» و الشيخ فى النهاية «١٣» و المحقق فى النافع «١٤» و شرحه «١٥» و المصنف فى المختلف «١٦» و التذكرة «١٧» و المنتهى «١٨» و التحرير «١٩» بثمانية و أربعين ميلاً: لقول أبى جعفر عليه السلام لزارة فى الصحيح: كل من كان أهله دون ثمانية و أربعين ميلاً ذات عرق و عسقان كما يدور حول مكة فهو ممن دخل فى هذه الآية، و كل من كان أهله وراء ذلك فعليهم المتعة «٢٠». و فى خبر آخر: ثمانية و أربعون ميلاً من جميع نواحي مكة من دون عسقان و دون ذات عرق «٢١». و قول الصادق عليه السلام فى خبر عبيد الله الحلبي، و سليمان بن خالد، و أبى بصير: ليس

(١) روض الجنان (تفسير أبو الفتوح): ج ٢ ص ١٠٢.

(٢) الجمل و العقود: ص ١٢٩.

(٣) الغنية (الجوامع الفقهية): ص ٥١١ س ٢٧.

(٤) الكافي فى الفقه: ص ١٩١.

(٥) الوسيلة: ص ١٥٧.

(٦) السرائر: ج ١ ص ٥١٩.

(٧) شرائع الإسلام: ج ١ ص ٢٣٧.

(٨) الجامع للسرائر: ص ١٧٧.

(٩) إصباح الشيعة (ضمن سلسلة التبايع الفقهية): ج ٨ ص ٤٥٧.

(١٠) إشارة السبق: ص ١٢٤.

(١١) تفسير القمى: ج ١ ص ٦٩.

(١٢) المقنع: ص ٦٧، و نقله عن على بن بابويه فى مختلف الشيعة: ج ٤ ص ٢٥.

(١٣) النهاية و نكتها: ج ١ ص ٤٦١.

- (١٤) المختصر النافع: ص ٧٨.
- (١٥) المعبر: ج ٢ ص ٧٨٤.
- (١٦) مختلف الشيعة: ج ٤ ص ٢٥.
- (١٧) تذكرة الفقهاء: ج ١ ص ٣١٧ س ٤١.
- (١٨) منتهى المطلب: ج ٢ ص ٦٦١ س ٧.
- (١٩) تحرير الأحكام: ج ١ ص ٩٣ س ٢٧.
- (٢٠) وسائل الشيعة: ج ٨ ص ١٨٧ ب ٦ من أبواب أقسام الحج ٣.
- (٢١) المصدر السابق ج ٧.
- كشف اللثام والإبهام عن قواعد الأحكام، ج ٥، ص: ١٧
- لأهل مكة، ولا لأهل مر، ولا لأهل سرف متعة «١»، ونحوه في خبر سعيد الأعرج «٢».
- قال المحقق: إن هذه المواضع أكثر من اثني عشر ميلا «٣».
- وفي خبر الحلبي: ما دون المواقيت إلى مكة فهو من حاضري المسجد الحرام، وليس لهم متعة «٤». ونحو صحيح حماد بن عثمان «٥».
- وحاول ابن إدريس رفع الخلاف بتقسيط «٦» الثمانية والأربعين على الجوانب، فقال: وحدّه من كان بينه وبين المسجد الحرام ثمانية وأربعون ميلا من أربع جوانب البيت، من كل جانب اثني عشر ميلا «٧». وكأته نزل على الإشارة إليه قول الشيخ في المبسوط: وهو كل من كان بينه وبين المسجد الحرام من أربع جوانب اثني عشر ميلا فما دونه «٨».
- وفي الجمل: من كان بينه وبين المسجد الحرام اثنا عشر ميلا من جوانب البيت «٩». وفي الاقتصاد: من كان بينه وبين المسجد الحرام من كل جانب اثنا عشر ميلا «١٠».
- وقول الحلبي فأما الاقراان والإفراد ففرض أهل مكة وحاضريها، ومن كانت داره اثنا عشر ميلا من أي جهاتها كان «١١». ونصّ عليه قول الشيخ في التبيان «١٢»:
- فرض المتمتع «١٣» عندنا هو اللازم لكل من لم يكن من حاضري المسجد الحرام.
- (١) وسائل الشيعة: ج ٨ ص ١٨٦ ب ٦ من أبواب أقسام الحج ح ١.
- (٢) المصدر السابق ح ٦.
- (٣) المعبر: ج ٢ ص ٧٨٥.
- (٤) وسائل الشيعة: ج ٨ ص ١٨٧ ب ٦ من أبواب أقسام الحج ح ٤.
- (٥) المصدر السابق: ح ٥.
- (٦) في خ «بتقسطه».
- (٧) السرائر: ج ١ ص ٥١٩.
- (٨) المبسوط: ج ١ ص ٣٠٦.
- (٩) الجمل والعقود: ص ١٢٩.
- (١٠) الاقتصاد: ص ٢٩٨.
- (١١) الكافي في الفقه: ص ١٩١.
- (١٢) في خ «البيان».
- (١٣) في خ «التمتع».
- كشف اللثام والإبهام عن قواعد الأحكام، ج ٥، ص: ١٨
- وهو من كان على اثني عشر ميلا من كل جانب إلى مكة ثمانية وأربعين ميلا «١».
- ووافقه في رفع الخلاف بالتنزيل المذكور ابن الريب، وجعل من الصريح فيه قول الصدوق في الفقيه: وحدّ حاضري المسجد الحرام أهل مكة وحواليها على ثمانية وأربعين ميلا «٢»، ونحوه كلامه في الهداية «٣» والأمالى «٤» والمقنع «٥».
- ولا أعرف له وجهاً، ولا أرى لتنزيل الأخبار على هذا المعنى جهة، لأن عسفاً على مرحلتين من مكة، وكذا ذات عرق و بطن مرو. وقول الواقدى بين مكة وخمسة أميال «٦» سهو.
- وقال الصادق عليه السلام في حسن حريز: من كان منزله على ثمانية عشر ميلا من بين يديها، وثمانية عشر ميلا من خلفها، وثمانية عشر ميلا عن يمينها، وثمانية عشر ميلا عن يسارها فلا متعة له، مثل مرو وأشباهه «٧». وهو أيضاً يناهى التنزيل، ونفى المتعة عن هذا المقدار لا يناهى انتفاؤها عن أزيد منه.
- اصفهاني، فاضل هندي

- سداد العباد و رشاد العباد؛ ص: ٢٤٥
- المطلب الثاني: في أنواع الحجّ و بيان أقسامه بعد نزول التمتع و إلا فكان قبله قسمين.
- و هي ثلاثة: تمتع و قران و إفراد.
- و هي مترتبة في الفضل كترتها في الذكر عند كونه مخيرا بينها أو أن يحجّ ندبا أو نذرا حجّا مطلقا.
- و التمتع بالأصالة فرض من نأى عن مكة بثمانية و أربعين ميلا من كل جانب، و لا يكفي اثنا عشر ميلا، و إن ذهب إليه جماعة، لكنه يسوغ على سبيل الرخصة لمن كان بينه و بينها ثمانية عشر ميلا.

بحراني، ال عصفور،

- القول في أنواع الحج:
- أولها: و هي ثلاثة تمتع و قران و أفراد
- و الكلام في حج التمتع و هو أفضلها نصاً و إجماعاً حتى أن في بعض الأخبار تعيينه و هي محمولة على المبالغة في الفضيلة أو على من استطاع ففرض عليه الحج من النائب و هو ما ترتبط عمرته بحجة ناويا بها التمتع مقدمة عليه و تجزى عن العمرة المفروضة و تسمى بالعمرة المتمتع بها إلى الحج و ما سواها العمرة المفردة لأفرادها و أصل التمتع التلذذ و يسمى هذا النوع به لما يتحلل بين عمرته و حجه من التحليل الموجب لجواز الانتفاع و التلذذ عما كان يوجبه الإحرام من المنع و الصيد و الارتباط عمرته بحجه حتى كأنهما كالأشياء الواحد كان إذا حصل بينهما تلك فكأنه حصل في الحج و الكلام فيه يقع في أمور أحدها حج التمتع فرض من لم يكن حاضراً في مكة إجماعاً و نصاً كتاباً و سنة إنما الكلام في حد البعيد الذي فرضه ذلك هل هو من بعد عن مكة باثني عشر ميلاً فصاعداً من كل جانب كما ذهب إليه جمع من أصحابنا و قضى به الاحتياط و دلت عليه الآية لأن المقابل للحاضر المذكور فيها هو المسافر و حد السفر اثنا عشر ميلاً و لما في بعض الأخبار من التحديد بثمانية

• أنوار الفقاهة - كتاب الحج (لكاشف الغطاء، حسن)، ص: ٦١

• و أربعين ميلاً بحملها على الجواز بين الأربع أو من بعد عنها بثمانية عشر ميلاً كما دل عليه الصحيح أو من بعد عنها بثمانية و أربعين ميلاً من أي جانب كان كما ذهب إليه جمع من القدماء و ربما كان هو المشهور بين المتأخرين المعتبرة المستفيضة ففي الصحيح من كان من أهله دون ثمان و أربعين ميلاً ذات عرق و عسفان كما يدور حول مكة فهو ممن دخل في هذه الآية و كل من كان أهله وراء ذلك فعليهم المتعة و في خبر آخر ثمانية و أربعين ميلاً من جميع نواحي مكة دون عسفان و دون ذات عرق و في الصحيح ليس لأهل مكة و لا لأهل مرو و لا لأهل شرف متعة و نحوه غيره و ذكروا أن هذه المواضع أكثر من اثني عشر ميلاً و في الصحيح في حاضري المسجد الحرام قال دون الأوقات إلى مكة و نحوه غيره و ذكروا أن أقرب المواقيت ذات عرق و هي مرحلتان عن مكة و أن أقرب المنازل و يللم و العقيق على مسافة واحدة بينهما و بين مكة ليلتان قاصدتان و ما يظهر من الخبر الأول أن عسفان و ذات عرق دون الثمانية و الأربعين و كذا في خبر آخر محمول على التقية و على أنهما مثال لحد الثمانية و الأربعين لا لدونها في الخبر الأول و هذا الأخير من الأقوال هو الأقوى و الأشهر رواية و فتوى و الوسط شاذ لم نر من عمل بروايته على أنه قد تضمن نفى المشقة عن كان على ثمانية عشر ميلاً و هو لا يدل على ثبوتها على من كان فوقه و الأول ليس عليه دليل سوى إطلاق الآية المخصوص بما ذكرناه و تنزيل أخبار الثمانية و الأربعين على الاثني عشر من كل جانب بعيد كل البعد لاشتمالها على ذكر المنازل الزائدة على مسافة الاثني عشر قطعاً.

حد البعد

- ب- من يجب عليه التمتع:
- [هذا القسم فرض] البعيد عن مكة ممن لم يكن قد حجّ مع الاختيار بإجماع علمائنا، بل لعله من ضروريات مذهبنا.
- نعم في تحديد ذلك خلاف بيننا، فعن المبسوط و الاقتصاد و التبيان و مجمع البيان و فقه القرآن و روض الجنان و الجمل و العقود و الغنية و الكافي و الوسيلة و السرائر و الجامع و الإصباح و الإشارة و غيرها: هو [من كان بين منزله و بين مكة اثنا عشر ميلا فما زاد من كل جانب، و قيل] و القائل القمّي في تفسيره و الصدوقان و المصنف في النافع و المعبر و الفاضل في المختلف و التذكرة و التحرير و المنتهى و الشهيدان و الكركي و غيرهم: [ثمانية و أربعون ميلا] بل في المدارك نسبتته إلى أكثر الأصحاب، و في غيرها إلى المشهور، و إن كنا لم نتحققه.
- و لا ريب في أن الأقوى التحديد بالاثني عشر، مع احتمال إرادة التقريبية منها التي يندرج فيها الثمانية عشر، فضلا عن كون مبدأ التحديد مكة أو المسجد و أن من كان على رأسها فهو من الداخل أو الخارج.
- ١٨ / ٥ - ١٠

• و كيف كان فهذا القسم فرض البعيد عن مكة ممن لم يكن قد حج مع الاختيار بإجماع علمائنا، و المتواتر «٣» من نصوصنا الذي منه يظهر وجه الدلالة في الآية «٤» أيضا، بل لعله من ضروريات مذهبنا، نعم في تحديد ذلك خلاف بيننا، فعن المبسوط و الاقتصاد و التبيان و مجمع البيان و فقه القرآن و روض الجنان و الجمل و العقود و الغنية و الكافي و الوسيلة و السرائر و الجامع و الإصباح و الإشارة و غيرها هو من كان بين منزله و بين مكة اثني عشر ميلا فما زاد من كل جانب،

• (٣) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب أقسام الحج.

• (٤) سورة البقرة - الآية ١٩٢.

- و قيل و القائل القمي في تفسيره و الصدوقان و المصنف في النافع و المعبر و الفاضل في المختلف و التذكرة و التحرير و المنتهى و الشهيدان و الكركي و غيرهم ثمانية و أربعون ميلا
- بل في المدارك نسبه إلى أكثر الأصحاب، و في غيرها إلى المشهور و إن كنا لم نتحققه، كما أنه لا يخفى عليك ضعف ما عن المصنف من نسبة القول الأول إلى الندره،

- و لعل الأول لنص الآية «١» على أنه فرض من لم يكن حاضري المسجد الحرام، و مقابل الحاضر هو المسافر، و حد السفر أربعة فراسخ كما حررناه في محله مؤيدا بإطلاق ما دل «٢» على وجوب التمتع خرج منه الحاضر و ما ألحق به مما هو دون ذلك قطعاً، فيبقى الباقي، و لعل الثاني لـ
- صحيح زرارة «٣» عن أبي جعفر (عليه السلام) «قلت له: قول الله عز و جل في كتابه ذَلِكَ لِمَنْ - إلي آخره - فقال: يعني أهل مكة ليس عليهم متعة، كل من كان أهله دون ثمانية و أربعين ميلاً ذات عرق و عسفان كما يدور حول مكة فهو ممن دخل في هذه الآية، و كل من كان أهله وراء ذلك فعليه المتعة»
- (١) سورة البقرة - الآية ١٩٢.
- (٢) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب أقسام الحج.
- (٣) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب أقسام الحج - الحديث ٣.

- و عن القاموس «عسفان كعثمان موضع على راحلتين من مكة، و ذات عرق بالبادية ميقات أهل العراق» و عن التذكرة «ذات عرق على مرحلتين من مكة» و عن المصباح المنير «المرحلة المسافة التي يقطعها المسافر في نحو يوم، و الجمع مراحل» و عن كتاب شمس العلوم «يقال بينهما مرحلة أى مسيرة يوم» مؤيدا أيضا

- بالصحيح «١» عن عبد اللّٰه الحلبي و سليمان بن خالد و أبي نصر عن أبي عبد اللّٰه (عليه السلام) «ليس لأهل مكة و لا لأهل مِبر و لا لأهل شرف متعة، و ذلك لقول اللّٰه عز و جل ذلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي - إلى آخره-»
- و نحوه خبر سعيد الأعرج «٢» بناء على ما في المعبر من أنه معلوم كون هذه المواضع أكثر من اثني عشر ميلا، بل عن القاموس «إن بطن مر موضع من مكة على مرحلة، و شرف ككتف موضع قريب للتنعيم» لكن عن الواقدي «بين مكة و مر خمسة أميال» و عن النهاية في حديث تزويج ميمونة بشرف «٣» هو بكسر الراء موضع من مكة على عشرة أميال، و قيل أقل و أكثر، و
- خبر أبي بصير «٤» عن أبي عبد اللّٰه (عليه السلام) «قلت لأهل مكة متعة قال: لا، و لا لأهل بستان و لا لأهل ذات عرق و لا لأهل عسفان و نحوها»
- و في الوافي «البستان بستان ابن عامر قرب مكة مجتمع النخلتين اليمانية و الشامية» و
- خبر زرارة «٥» عن أبي جعفر (عليه السلام) «سألته عن قول اللّٰه عز و جل:

حد البعد

- ذُلكَ لِمَن - إلى آخره - قال: ذلك أهل مكة، ليس لهم متعة و لا عليهم عمرة قلت: فما حد ذلك؟ قال: ثمانية و أربعون ميلاً من جميع نواحي مكة دون عسفان و ذات عرق»
- و خبر على بن جعفر «٦» «قلت لأخي موسى (عليه السلام): لأهل

-
- (١) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب أقسام الحج - الحديث ١ و فيه عن عبيد اللّهِ الحلبي و سليمان بن خالد و أبي بصير كلهم عن أبي عبد اللّهِ (عليه السلام) قال: «ليس لأهل مكة و لا لأهل مر و لا لأهل سرف متعة. إلخ»
 - كما في التهذيب ج ٥ ص ٣٢ الرقم ٩٦.
 - (٢) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب أقسام الحج الحديث ٦.

- (٣) البحار ج ٢١ ص ٤٦ الطبع الحديث.
- (٤) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب أقسام الحج الحديث ١٢.
- (٥) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب أقسام الحج الحديث ٧.
- (٦) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب أقسام الحج الحديث ٢.
- جواهر الكلام فى شرح شرائع الإسلام، ج ١٨، ص: ٨
- مكة أن يتمتعوا بالعمرة إلى الحج فقال: لا يصلح أن يتمتعوا لقول اللّٰه عز و جل:
- ذٰلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»
- هذا؛ و لكن فى
- حسن «١» حريز عن أبى عبد اللّٰه (عليه السلام) فى قول اللّٰه عز و جل «ذٰلِكَ» إلى آخره قال: «من كان منزله
- على ثمانية عشر ميلا من بين يديها، و ثمانية عشر ميلا من خلفها، و ثمانية عشر ميلا عن يمينها، و ثمانية عشر ميلا عن
- يسارها، فلا متعة له مثل مر و أشباهه».
- و فى المدارك «يمكن الجمع بينه و بين صحيح زرارة السابق بالحمل على التخيير بين التمتع و غيره لمن بعد بثمانية عشر
- ميلا، و التعيين على من بعد بثمانية و أربعين ميلا، لكنه كما ترى لا شاهد له، و فى
- صحيح حماد بن عثمان «٢» عنه (عليه السلام) أيضا فى حاضرى المسجد الحرام قال: «ما دون المواقيت إلى مكة»
- و فى
- صحيح الحلبي «٣» عنه (عليه السلام) أيضا قال فى حاضرى المسجد الحرام: «ما دون المواقيت إلى مكة من حاضرى
- المسجد الحرام، و ليس لهم متعة»

- و لا يخفى عليك ما فى هذه النصوص من التشويش بل و الاشكال حتى ان المحدث البحرانى مع أطنابه فيها قد اعترف بذلك، لأن الثمانية و الأربعين عبارة عن مسيرة يومين كما صرحوا به فى مسافة القصر، و حينئذ يلزم الإشكال فى خبرى زرارة و أبى بصير، بل و كلام الأصحاب الذين صرحوا بأن عسфан و ذات عرق من توابع مكة و داخله فى مسافة الثمانية و الأربعين، و قد سمعت التصريح عن القاموس و العلامة فى التذكرة بكونهما على مرحلتين عن مكة، كما انك قد سمعت كون المراد بالمرحلة مسيرة يوم و حينئذ يكون الموضوعان خارجين عن المسافة المزبورة - إلى ان قال -: و لا مناص عن الإشكال إلا بالطعن فيما سمعته من القاموس و التذكرة بكون المكانين ليس على مرحلتين، او بالطعن فيما سمعته من المصباح و شمس العلوم من عدم كون المرحلة مسيرة يوم، و الكل مشكل « انتهى.

-
- (١) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب أقسام الحج الحديث ١٠.
- (٢) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب أقسام الحج الحديث ٥.
- (٣) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب أقسام الحج الحديث ٤.

- و حاول ابن إدريس رفع الخلاف بين الأصحاب بتقسيط الثمانية و الأربعين على الجوانب، فقال: «و حده من كان بينه و بين المسجد الحرام ثمانية و أربعون ميلا من اربع جوانب البيت من كل جانب اثني عشر ميلا» و لعله استشعره مما في محكى المبسوط، و هو كل من كان بينه و بين المسجد الحرام اثني عشر ميلا من جوانب البيت، و الاقتصاد من كان بينه و بين المسجد من كل جانب اثني عشر ميلا، و ما عن الحلبي «و اما القران و الافراد ففرض أهل مكة و حاضريها و من كان داره اثني عشر ميلا من اي جهاتها كان» و أصرح من ذلك ما عن التبيان «ففرض التمتع عندنا هو اللازم لكل من لم يكن من حاضري المسجد الحرام، و هو من كان على اثني عشر ميلا من كل جانب إلى مكة ثمانية و أربعين ميلا» بل عن ابن الريبب موافقته على هذا التنزيل، و جعل من الصريح فيه قول الصدوق:

- «و حد حاضرى المسجد أهل مكة و حوالىها على ثمانية و أربعين ميلا» و نحوه كلامه فى الهداية و الأمالى، و ان كان فيه ما فيه، و لكن ذلك كله يؤيد ما قلناه من الرجوع الى إطلاق ما دل على وجوب التمتع مع الاقتصار على الفرد المتيقن من الملحق بالحضور، و هو من الاثنى عشر ميلا فما دون، بل لعل ذلك هو المتعارف فى التجوز بالحضور و الموافق لحوالىها، بخلاف الثمانية و أربعين ميلا المنافية للحضور حقيقة و تجوزا، فلا يصلح تحديدا على وجه يكون تحقيقا فى تقريب على حسب غيره مما جاء التحديد فيه كذلك مثل المسافة و الوجه و الركوع و نحوها، و احتمال المراد شرعا و ان لم يكن من افراد مجاز الحضور كما ترى،

- بل قوله (عليه السلام): «دون عسфан و ذات عرق» الذين قد عرفت انهما على مرحلتين يؤيد الاثنى عشر ميلا، لعدم القائل بغيرها مما هو دون الثمانية و أربعين ميلا، بل يؤيده أيضا خبر الثمانية عشر «١» فإنه أقرب إليها من الثمانية و أربعين بل لعله من الاثنى عشر ميلا التقريبية، كما أنه قد يؤيد ما ذكره ابن إدريس معلومية عدم كون الثمانية و أربعين ميلا من مجاز الحضور فضلا عن حقيقته، فلا ريب في أن الأقوى التحديد بالاثني عشر مع احتمال إرادة التقريبية منها التي يندرج فيها الثمانية عشر فضلا عن كون مبدأ التحديد مكة أو المسجد و ان من كان على رأسها فهو من الداخل أو الخارج، ضرورة أن ذلك كله إنما يجيء على التحقيق لا التقريبي الذي يندرج فيه ذلك كله، فتأمل جيدا فان منه يمكن الجمع بين النصوص كلها.

• «فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ»

• ، ففرض التمتع - عندنا - هو اللازم لكل من لم يكن من حاضري المسجد الحرام، و حدّ حاضري المسجد الحرام: من كان على اثني عشر ميلا من كل جانب الى مكة، ثمانية و أربعين ميلا، فما خرج عنه فليس من الحاضرين، لا يجوز له مع الإمكان غير التمتع، و عند الضرورة، يجوز له القران و الافراد. و من كان من حاضري المسجد الحرام، لا يجوز له التمتع، و إنما فرضه القران أو الافراد على ما نفسره في القران و الافراد

- وقوله «ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» أى ما تقدم ذكره من التمتع بالعمرة إلى الحج ليس لأهل مكة و من يجرى مجراهم و إنما هو لمن لم يكن من حاضري مكة و هو من يكون بينه و بينها أكثر من اثني عشر ميلا من كل جانب

- قوله تعالى: ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، أى الحكم المتقدم ذكره و هو التمتع بالعمرة إلى الحج لغير الحاضر، و هو الذى بينه و بين المسجد الحرام أكثر من اثنى عشر ميلا على ما فسرتة السنة، و أهل الرجل خاصته: من زوجته و عياله،

- و التعبير عن النائي البعيد بأن لا يكون أهله حاضري المسجد الحرام من أطف التعبيرات، و فيه إيماء إلى حكمة التشريع و هو التخفيف و التسهيل، فإن المسافر من البلاد النائية للحج، و هو عمل لا يخلو من الكد و مقاساة التعب و وعناء الطريق، لا يخلو عن الحاجة إلى السكن و الراحة، و الإنسان إنما يسكن و يستريح عند أهله، و ليس للنائي أهل عند المسجد الحرام، فبدله الله سبحانه من التمتع بالعمرة إلى الحج و الإهلال بالحج من المسجد الحرام من غير أن يسير ثانيا إلى الميقات.